

الفصل الثالث

# الحماية القانونية لمستخدمي الحاسبات ضد فيروسات الحاسب

الدكتورة/ عزة محمود خليل

المحكم الدولي بمركز القاهرة للتحكيم التجاري الدولي  
والمحاماة بالنقض



## المستخلص :

لاشك أن العالم يعيش اليوم عصر ثورة المعلومات وهو العصر الذى يشهد استخداماً موسعاً للحاسبات بمالها من قدرات هائلة على التخزين والإسترجاع بل وطرح الحلول لأعقد المشكلات.

ونتيجة للتطور السريع فى تكنولوجيا المعلومات ظهرت أشكال وصور مستحدثة من الجرائم المعتمدة على الحاسب والمرتبطة دائماً بتطوره Computer Related Crime هذه الجرائم ساير مرتكبها أحدث تكنولوجيا المعلومات لذلك أطلق عليها Technocrimes والتي تعد فيروسات الحاسب من أخطر أنواعها.

وفيروس الحاسب عبارة عن برنامج يصممه بعض المتخصصين بهدف تخريبى مع إعطاءه القدرة على ربط نفسه ببرامج أخرى ثم يتكاثر داخل النظام المعلوماتى حتى يتسبب فى تدميره تماماً.<sup>(١)</sup>

ولقد حاول التقنيون إتخاذ الوسائل التقنية الممكنة لحماية الثروة المعلوماتية والتي يطلق عليها بحق ذهب الحاسبات Computer Gold ضد فيروسات الحاسب إلا أنهم إكتشفوا أنهم يدورون مع مجرمى الحاسبات فى حلقة مفرغة من الفعل ورد الفعل. فبمجرد أن ينجح المتخصصون فى اختراع وسائل تقنية لحماية أمن المعلومات ضد فيروس ظهر يفاجأوا بفيروسات جديدة لانفلاح معها تقنيات أمن المعلومات وعلى حد قول السيد John Picket رئيس جمعية مصنعي معدات الحاسبات (CBEMA) بالولايات المتحدة الأمريكية - فى تحذيره لمجلس الشيوخ بأن يسارع بسن تشريعات ضد مجرمى الحاسبات - (كلما طورنا قفلاً ضد مجرمى الحاسبات قام أحدهم بتطوير مفتاح لهذا القفل).<sup>(٢)</sup>

وفى إنجلترا أثبتت الدراسات والتقارير أن جرائم الحاسب والتي تشكل الفيروسات النسبة الأكبر منها تكلف إنجلترا مليارى جنيه إسترلينى سنوياً.<sup>(٣)</sup>

لذلك قرر خبراء الحاسبات أن الحماية التقنية ليست كافية وأن الأمر أصبح خطيراً ويحتاج إلى الحماية القانونية فطالبوا المشرعين بالتدخل لأن القوانين الحالية ليست كافية بل

نقد قيل في هذه القوانين أنها صدرت لتمكن أسوأ مجرم معلوماتي من أن يفعل فعلته دون أن يتعرض لأي جزاء.<sup>(٤)</sup>

ويقرر رجال القانون في كل من دول النظام القانوني الأنجلو أمريكي والنظام القانوني اللاتيني أن القانون الجنائي وإن لم تكن عقوباته كافية لردع المجرم المعلوماتي إلا أنها على الأقل موجودة أما القانون المدني فقد خلت ساحته من نصوص توفر لمضروري فيروسات استخدام الحاسب التعويض العادل .

وقد إستجاب المشرع الإنجليزي وصدر قانون ١٩٩٠ بشأن إساءة استخدام الحاسب The Computer Misuse Act 1990 والذي يعتبر أول قانون في العالم يجرم صراحة أفعال التعدي على المعلومات باستخدام فيروسات الحاسب .

فما هو موقف القانون المصري؟ وما هي الضوابط القانونية التي يمكن أن تضمن لمضروري فيروسات الحاسب التعويض العادل .

هذا ما سنجيب عنه في هذه الدراسة وذلك ببحث المسؤولية المدنية الناشئة عن فيروس استخدام الحاسب بشقيها العقدي والتقصيري ولما كانت الدراسات قد أثبتت أن صور التعدي بالفيروس الأكثر إنتشاراً في العالم هي تلك التي تحدث بين الأشخاص الذين لا يرتبطون بعلاقة عقدية فسنبدأ بدراسة شق المسؤولية المدنية الناشئ عن هذه الصور أي المسؤولية التقصيرية ثم نعقبها بالشق العقدي .

## القسم الأول

### المسؤولية التقصيرية عن فيروس الحاسب

تناول القانون المدني المسؤولية التقصيرية في المواد ١٦٣ وما بعدها وتقوم المسؤولية التقصيرية إذا توافرت أركانها التي نصت عليها المادة ١٦٣ مدني بقولها «كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من إرتكبه بالتعويض» .

ومن هذا النص يبين أن المسؤولية التقصيرية تقوم على ثلاثة أركان هي:

## الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما:

والخطأ هو الإخلال بالتزام قانوني هذا الإلتزام فى أغلب الأحوال إلتزام ببذل عناية وهو أن يراعى الإنسان فى سلوكه اليقظة والتبصر حتى لا يضر بالغير فإذا انحرف عن هذا السلوك الواجب وهو مدرك أنه انحرف كان هذا الانحراف خطأ يتوفر به الركن الأول للمسئولية التقصيرية.

أما الضرر فهو ما يصيب الشخص فى حق من حقوقه أو فى مصلحة مشروعة له وهو الركن الثانى فى المسئولية فلا يكفى وقوع الخطأ لقيام المسئولية وإنما يجب أن يترتب على هذا الخطأ ضرر والضرر قد يكون مادياً وقد يكون أدبياً والأول هو الإخلال بمصلحة المضرور ذات قيمة مالية أم الثانى فيصيب المضرور فى شعوره أو عاطفته أو كرامته أو شرفه ومن ثم يمثل إخلالاً بمصلحة غير مالية.

وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر هى الركن الثالث من أركان المسئولية فلا يكفى لقيام المسئولية أن يرتكب شخص خطأ بل يجب أن يكون هذا الضرر نتيجة لذلك الخطأ وتنتفى علاقة السببية إذا كان الضرر راجعاً إلى سبب أجنبى كما تنتفى كذلك إذا لم يكن الخطأ هو السبب المباشر أو المنتج.

والسؤال الذى يثار فى هذا القسم من الدراسة هو:

ماهى صور الخطأ التى يمكن أن يرتكبها الشخص الذى يستخدم فيروس الحاسب وموقف القانون منها؟

وستتناول الإجابة أكثر صور الخطأ إنتشاراً وموقف القانون منها.

### الصورة الأولى: فيروس الحاسب وقرصنة البرامج Software Piracy

ومن الأمثلة العملية على ذلك ما قام به موظف بشركة تسمى University Computer Company بمدينة بالو ألتو Palo-Alto بولاية كاليفورنيا الأمريكية من زراعة فيروس فى النظام المعلوماتى لشركة Information System Design وهى شركة منافسة تقع بمدينة

أوكلا ند بنفس الولاية واستطاع هذا الموظف أن ينقل نسخة كاملة من أحد برامج الحاسب الخاص بالشركة المنافسة إلى حاسبه. (٥)

والخطأ في هذه الواقعة لا يثير مشكلة إذا وقع في مصر فمرتكب هذا الخطأ سيقع بلا شك تحت طائلة قانون حماية حق المؤلف فقد أدرج المشرع المصري مصنفات الحاسب من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها من مصنفات تحدد بقرار من وزير الثقافة ضمن المصنفات المشمولة بحماية حق المؤلف بمقتضى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٤.

وقد شدد هذا التعديل عقوبة الإعتداء على حقوق التأليف لتصبح الحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيه. أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك بدلاً من عقوبة الغرامة التي تتراوح بين ١٠، ١٠٠ جنيه من قبل ويتعرض للعقوبة المنصوص عليها كل من يعتدى على حق من حقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد ٥، ٦، ٧ من القانون وكل من أدخل في مصر بقصد الإستغلال دون إذن المؤلف مصنفات منشوراً في الخارج مما تشمله الحماية التي تفرضها أحكام هذا القانون أو من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو للإيجار مصنفات مقلداً مع علمه بتقليده وكذا من قلّد في مصر مصنفات منشوراً في الخارج أو باعه أو عرضه للبيع أو التداول أو صوره أو شحنه للخارج مع علمه بتقليده وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جني ولا تزيد على خمسين ألف جنيه وفي جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة النسخ المقلدة والأدوات المستخدمة في التقليد وينشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة في جريدة يومية أو أكثر على نفقة المحكوم عليه وللحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضى بعلق المنشأة التي إستغلها المقلدون أو شركائهم في إرتكاب أحد الأفعال المشار إليها مدة لا تزيد على ستة شهور.

وبناء على كل ماسبق تكون هذه الصورة من الخطأ محكومة تماماً في القانون المصري ويستطيع المضرور أن يرجع على المسئول (المخطئ) بالتعويض عما أصابه من ضرر نتيجة الإعتداء على برنامجه والتعويض هنا يجب أن يشمل عنصرية المتفق عليها فقها وقضاء

وهما ما أصاب المستخدم المضرور من خسارة ومآفاته من كسب نتيجة الإعتداء على برنامجہ بالنسخ غير المشروع.

## الصورة الثانية: فيروس الحاسب والإعتداء على الحق في الخصوصية

### The Right to Privacy

وفي هذه الصورة من الخطأ يقوم المجرم المعلوماتي بالتطفل على الحياة الخاصة للغير مستخدماً في ذلك برنامج فيروسى أو وسيلة تقنية أخرى للوصول إلى معلومات عن الغير لإستخدامها ضده لأسباب تحقق مصالح معينة للمجرم المعلوماتي وقد يستخدم المجرم المعلوماتي هذه المعلومات لإبتزاز صاحبها عن طريق تهديده باستخدامها على نحو مسيء إليه وقد يلجأ المجرم المعلوماتي إلى التلاعب في المعلومات الشخصية للغير لتشويه صورته.

ولقد حرص المشرع على حماية حرمة الحياة الخاصة حيث قررت المادة ٤٥ من الدستور أن الحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون، كما تقرر المادة ٥٧ أن كل إعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين جريمة لاتسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم.

ولقد حمى المشرع البيانات التي تجمع بشأن التعداد والإحصاء وذلك بموجب القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الإحصاء والإعداد المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ وقد استحدث المشرع قانوناً لحماية البيانات والمعلومات المتعلقة بالأحوال المدنية للمواطنين والتي تشتمل عليها السجلات والدفاتر أو الحاسبات أو وسائط التخزين الخاصة بمصلحة الأحوال المدنية وهو القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الأحوال المدنية الصادر فى ٩ يونية ١٩٩٤.

كما جرم المشرع الإعتداء على الشبكة الناقلة لمعلومات الأحوال المدنية بتعطيلها أو إتلافها إتلافاً كلياً أو جزئياً سواء كان هذا الإعتداء عمداً أو ناشئاً عن خطأ أو إهمال بل لقد شدد المشرع العقوبة على من يقتترف هذا الفعل عمداً كما أكد المشرع على حق المضرور فى التعويض فى الحالتين.

وجدير بالذكر أنه لايجوز قياس إعتداء المجرم المعلوماتى على البيانات والمعلومات المتعلقة بالأحوال المدنية للمواطنين أو على البيانات الفردية التى تقتضى إجراء إحصاء أو تعداد سكانى على معلومات أو بيانات أخرى تختزنها الحاسبات وقواعد البيانات أياً كان نوع هذه المعلومات أو أسلوب جمعها أو معالجتها ولذلك أرى مع جانب كبير من الفقه أن مصر ليس بها تشريع خاص ينظم حماية الحياة الخاصة من مخاطر المعلومات كما أرى بأن المشرع يجب أن يتدخل بنص حاسم ينظم عملية إنشاء واستخدام بنوك المعلومات الشخصية بصفة عامة على غرار ما فعله المشرع الأجنبى فى كثير من الدول .

### الصورة الثالثة: فيروس الحاسب وسرقة المعلومات Information Theft

وفى هذه الصورة يقوم المجرم المعلوماتى باستخدام فيروس الحاسب فى الإعتداء على معلومات الغير وذلك عن طريق نقل المعلومات Information أى البيانات المعالجة إلكترونياً والخاصة بهذه الغير إلى النظام المعلوماتى الخاص بالمجرم المعلوماتى. (٧)

وقد ثار خلاف كبير بين رجال القانون فى كل من دول النظام اللاتينى والنظام الأنجلوأمريكى حول مدى توفر ركن الخطأ فى هذا الفعل خاصة وأن المعلومات لاتخضع للحماية بموجب قواعد حماية الملكية الفكرية لأن القانون حتى الآن لم يحم من مصنفات الحاسب إلا البرامج وقواعد البيانات أما المعلومات فلا تخضع للحماية ولأن الإعتداء على المعلومات فى حد ذاتها دون الوسيط المدون عليه هذه المعلومات لا يقع تحت طائلة قانون العقوبات فالسارق فى عين القانون هو ذلك الذى يأخذ ويحمل بعيداً takes and carries away أى شئ قابل للسرقة دون رضاء مالكة وبنية حرمان هذا المالك منه وبناء عليه فالشخص الذى يتعدى على المعلومات لإقتباسها أو نقلها دون إذن صاحبها لا يعد سارقاً لأنه لا يحرم مالك هذه المعلومة من الإنتفاع بها .

وأرى أن الأمر يحتاج إلى تدخل المشرع بنص خاص يعاقب فيه على سرقة المعلومات عن طريق البرامج الفيروسية أو أى وسيلة تقنية أخرى حتى يستطيع المضرور أن يرجع بالتعويض على المسلول .

## الصورة الرابعة: فيروس الحاسب وتدمير المعلومات

ومن الأمثلة الواقعية على هذه الصورة ما قام به بطل أشهر قضايا زراعة فيروس القنبلة الموقوتة information distraction time bomb virus بالولايات المتحدة الأمريكية ويدعى دونالد جين بيرلسون Donald Gen Burleson .

وتتلخص وقائع القضية التي حدثت في ولاية تكساس الأمريكية في شركة & IBMA USPA وهي إحدى أكبر شركات السمسة والتأمين على الحياة في أن المذكور كان يعمل كبير المبرمجين وضابط أمن الحاسب بالشركة المذكورة ثم فصل منها في ٢٨ سبتمبر ١٩٨٥ لإستغلاله إمكانات النظام المعلوماتي لأغراضه الشخصية وفي يوم ٢١ سبتمبر ١٩٨٥ قام عن بعد بمحو عدد ١٦٨٠٠٠ سجل عمولات بيع وذلك باستخدام جهاز المودم ١٦٨٠٠٠ وعن طريق باب خلفي في النظام يعلمه بحكم وظيفته السابقة.

وفي يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٨٥ قام المذكور عن بعد بتنشيط فيروس القنبلة الموقوتة الذي قام بزعه سلفاً قبل فصله بثلاثة أسابيع وكان هذا الفيروس مكوناً من أمر واحد هو Power down system بمعنى إغلاق النظام وقد قام هذا الفيروس بتشغيل نفسه أوتوماتيكياً بمجرد تنشيطه فقام بمسح قطاعين من قطاعات الذاكرة عشوائياً ثم نسخ نفسه وغير إسمه وقدرت الأضرار بـ ١١٨٠٠ دولار. (٨) وركن الخطأ في وقائع قضية بيرلسون يثير مشكلات حول مدى توفر عنصر التعدي رغم عدم إقحام بيرلسون المكان الذي يوجد به الحاسب إفتحاً مادياً ودون إتلافه المادى لأى وسائط تحمل السجلات التي دمرت فهل يعد التعدي عن بعد بوسيلة معنوية - هي البرنامج الفيروسي - تعدياً بالمعنى الذي ألفه الفقه وردده القضاء في أحكامه المتعددة؟

من المؤكد أن ما قام به بيرلسون يعد خطأ حتى ولو كانت وسيلته في ارتكاب هذا الخطأ وسيلة معنوية، طالما أن هذه الوسيلة قد رتبت الأثر المحظور وهي إتلاف وتدمير معلومات الغير مما سبب له ضرراً جسيماً على النحو السابق بيانه، كما أرى أنه يقع تحت طائلة القانون بموجب نص المادة ١٦٣ مدني والتي تنص على أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض.

لكنتنى أرى أن تدخلا محموداً من المشرع الجنائى لتجريم الولوج غير المشروع لنظام الحاسب الخاص بالغير بقصد تدمير المعلومات أو وقف النظام المعلوماتى سيجعل حصول المضرور على التعويض أمراً ميسوراً.

## الصورة الخامسة: فيروس الحاسب وسرقة وقت الحاسب وخدماته Thift of Computer Time and Services

وفى هذه الصورة يقوم المجرم المعلوماتى بالولوج غير المشروع لنظام حاسب خاص بالغير للإستفادة بإمكانات هذا النظام مجاناً دون وجه حق مما يسبب ضرراً لمالك النظام المعتدى عليه يتمثل فى إستغلال ذاكرته من قبل السارق مما يقلل حجمها وبالتالي يسبب بطلاً ملحوظاً فى نظامه المعلوماتى.<sup>(٩)</sup>

وقد ثار خلاف بين رجال القانون فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا والمانيا حول مدى توفر ركن الخطأ فى هذه الصورة لكون الشئ المعتدى عليه شيئاً معنوياً هو وقت الحاسب كما أنه لم يحدث أى مساس مادى بجهاز الحاسب فالشخص المنسوب إليه سرقة وقت الحاسب أو خدماته قد ثبت أنه كان فى مكان يبعد عن النظام المعتدى عليه بمئات الأميال كما أنه من الصعب إقناع القاضى الذى إرتبط التعدى فى ذهنه طبقاً للقانون بتصرف مادى غير قانونى أن يقتنع بأن سرقة وقت الحاسب تشكل عملاً غير مشروع.

وأرى أن سرقة وقت الحاسب قد توفر فيها ركن التعدى لأن العبرة ليست بنوع الفعل وهل هو مادى أم معنوى ولكن العبرة بالنتيجة التى يرتبها هذا الفعل فإذا كان هذا الفعل قد ترتب عليه إغتصاب شئ ليس من حق فاعله فلا بد أن يكون هذا الفعل تعدياً الأمر الذى يلزم من إرتكبه بالتعويض وذلك طبقاً لنص المادة ١٦٣ من القانون المدنى سابق الإشارة إليها.

لكنتنى فى نفس الوقت أرى أن ندخل المشرع الجنائى لتجريم فعل الإعتداء على وقت الحاسب وخدماته كما فعل المشرع الإنجليزى فى قانون إساءة إستخدام الحاسب الصادر فى ٢٩ يونية لسنة ١٩٩٠ سيجعل من السهل على المضرور الحصول على التعويض خاصة وأنه يصعب على بعض القضاة إسباغ وصف الخطأ على فعل الإعتداء على وقت الحاسب الخاص بالغير وخيراً فعل المشرع الأمريكى فى ولاية فيرجينيا حين إستحدثت نصاً فى قانون

العقوبات إعتبر فيه وقت الحاسب وخدماته مالا ومؤدى ذلك صلاحيتها لأن يكوننا محلاً للإعتداء فى جرائم الإعتداء على الأموال كالسرقة وخيانة الأمانة والإحتيال.

### ثالثاً: مشروع القانون المقترح لحماية المضرور من فيروس الحاسب

ذكرنا فى إستعراضنا لأهم صور الخطأ أن هذا الخطأ إذا سبب ضرراً للغير يلزم من إرتكبه بالتعويض طبقاً لنص المادة ١٦٣ من القانون المدنى لكن هناك بعض الصور التى يصعب فيها على القاضى إسباغ وصف الخطأ على الفعل كما فى سرقة وقت الحاسب وخدماته والنص الذى نقترحه لتدخل المشرع هو:

«كل من حصل بطريق الغش على وقت وخدمات نظام حاسب يخص الغير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع حق المضرور فى التعويض».

ومن الصور التى يصعب فيها على القاضى وصف الفعل بالخطأ تدمير المعلومات الخاصة بالغير عن بعد دون إقتحام مady للمكان الموجود فيه الوسائط التى تحمل هذه المعلومات ودون تدمير الوسائط نفسها والنص الذى نقترحه لتدخل المشرع فى هذا الخصوص هو:

«كل من خرب أو أتلف عمداً المعطيات أو المعلومات أو البرامج أو الكيانات المنطقية التى لا يمتلكها أو جعلها غير صالحة للإستعمال أو عطلها بأية طريقة يحكم عليه بالحبس وبالغرامة التى تعادل ضعف الضرر الذى ترتب على فعله مع حق المضرور فى التعويض».

وخلاصة القول إننا نرى أن تدخل المشرع يجب ألا يكون إلا بالقدر الذى يصعب فيه على القاضى وصف الفعل بالخطأ أما عدا ذلك فأرى أن نص المادة ١٦٣ من القانون المدنى يضمن للمضرور التعويض العادل عما فاته من كسب وعما لحقه من خسارة نتيجة إساءة المسئول استخدام الحاسب.

## المسئولية العقدية عن فيروس الحاسب

من المبادئ المستقرة أن المسئولية العقدية تقوم إذا كان الضرر الذي أصاب أحد العاقدين قد نشأ عن إخلال العاقد الآخر بالتزام فرضه العقد المبرم بينهما.

وفى هذا الموضوع تكون أمام بائع مهني لبرامج الحاسب باع برنامجا مصابا بالفيروس .

فما هو الإلتزام العقدى محل الإخلال من جانب البائع المهني لبرامج الحاسب؟

وقبل أن نجيب على هذا السؤال نستعرض بإيجاز وقائع قضية شهيرة حدثت فى الولايات المتحدة الأمريكية، وهى قضية ريفلون ضد لوجيستكون. وتكمن أهمية هذه القضية فى أنها تجسد الإخلال العقدى من جانب البائع المهني للبرامج المصابة بفيروس الحاسب.

وتتلخص وقائع هذه القضية فى أن شركة ريفلون وهى من أضخم الشركات الأمريكية المتخصصة فى إنتاج وبيع مستحضرات التجميل تعاقدت مع شركة لوجيستكون وهى شركة أمريكية كبرى متخصصة فى صناعة برامج الحاسب وتوزيعها على أن تقوم الثانية بإنتاج برنامج حاسب يتحكم فى توزيع الإنتاج والمبيعات لحساب الأولى. وفى يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٩٠ فوجئت شركة ريفلون (المستخدمة) بشلل كامل فى نظام الحاسب واستمر هذا الشلل لمدة ثلاثة أيام وأدى ذلك إلى أضرار جسيمة تمثلت فى تعطيل مئات من العمال عن العمل وتأخر شركة ريفلون عن الوفاء بالتزامات تجاه عملائها بلغت قيمتها ٢٠ مليون دولار.<sup>(١٠)</sup>

وأثبتت التحقيقات أن الشركة منتجة البرنامج (لوجيستكون) كانت قد زرعت فيروسا فى البرنامج المنتج لحساب الشركة المستخدمة أثناء مراحل إنتاج هذا البرنامج فلما تأخرت شركة ريفلون عن الوفاء بالقسط الأول من ثمن البرنامج المنتج لحسابها قامت الشركة المنتجة بتنشيط الفيروس الذى زرعتة سلفاً عن بعد بواسطة جهاز المودم وباستخدام كلمة السر الخاصة بالشركة المستخدمة فقام الفيروس بالعبث فى البيانات Data Scrambling ونشر نفسه فى الذاكرة إلى أن ملأها مما أدى إلى شلل النظام وحدث الأضرار سالفة الذكر.

ولما كان من الممكن أن تثور وقائع هذه الدعوى فى مصر مع إقبال معظم الشركات على إدخال نظام الحاسب ليحكم نشاطها على مختلف أنواعه نعود إلى السؤال الذى طرحناه آنفاً آلا وهو:

ما هو الإلتزام العقدى الذى أخلت به الشركة المنتجة (لوجيستكون)؟

هل قيام الشركة المنتجة بزراعة فيروس فى البرنامج أثناء مراحل إنتاجه يعد عيباً خفياً يلزمها بالضمان طبقاً لأحكام الإلتزام بضمان العيوب الخفية؟

وهل قيامها بتنشيط الفيروس الذى زرعتة سلفاً عن بعد يعد تعرضاً منها للشركة المستخدمة يستوجب التعويض طبقاً لأحكام الإلتزام بضمان التعرض؟  
هذا ما سنجيب عنه باختصار شديد.

## أولاً: فيروس الحاسب والإلتزام بضمان العيوب الخفية

هل قيام البائع المهنى للبرنامج بزراعة فيروس فى البرامج المباعة أثناء مراحل إنتاجها يعد عيباً خفياً يلزمه الضمان؟

الإجابة على هذا السؤال تستوجب استعراض شروط العيب الموجب للضمان وبحث مدى إنطباقها على فيروس الحاسب.

ولقد تناول القانون المدنى شروط العيب الموجب للضمان فى مادته رقم ٤٤٧ وهى:

١- أن يكون العيب خفياً.

٢- أن يكون العيب قديماً.

٣- أن يكون العيب مؤثراً.

فهل هذه الشروط تنطبق على فيروس الحاسب؟

١- فيروس الحاسب وشروط خفاء العيب:

المقصود بشرط خفاء العيب حتى يكون موجباً للضمان هو ألا يكون العيب ظاهراً وألا يكون معلوماً للمشتري. ويكون العيب خفياً إذا لم يتبينه المشتري لو أنه فحص المبيع بعناية

الرجل العادى فهل يمكن للمستخدم أن يكتشف وجود الفيروس فى البرنامج المبىع لو أنه فحصه بعناية المستخدم العادى؟

الإجابة هنا تكون بالنفى لأن فيروس الحاسب لا يكون إلا خفياً بل إن الخفاء هو أهم وأخطر خصائص فيروس الحاسب ففيروس الحاسب يستخدم وسائل متعددة فى الإختفاء ومعظم الفيروسات تقوم بإخفاء أى آثار دالة على وجودها حيث يظل البرنامج المصاب بالفيروس يعمل بكفاءة دون أخطاء مدة طويلة وفى نفس الوقت يقوم الفيروس بالانتقال من برنامج إلى آخر بسرعة كبيرة وبناء على ذلك فإن شرط خفاء العيب ينطبق تماماً على فيروس الحاسب.

## ٢- فيروس الحاسب وشرط قدم العيب:

طبقاً لنص المادة ٤٤٧ من القانون المدنى لا يضمن البائع إلا العيب الخفى الذى يثبت أنه وجد بالمبىع قبل تسليمه للمشتري أما العيب الطارئ على المبىع بعد التسليم فلا يضمنه البائع.

وبناء على ذلك فإن البائع المهنى للبرامج يضمن الفيروس الذى وجد بالبرنامج قبل تسليمه للمشتري أم الفيروس الذى يطرأ على البرنامج بعد تسليمه للمشتري فلا يضمنه البائع المهنى طبقاً لأحكام ضمان العيوب الخفية.

لكن إذا ثبت أن البائع المهنى قد قام بتوجيه فيروس للبرنامج المبىع بعد تسليمه للمستخدم المتعاقد معه مما سبب له ضرراً فإنه يضمن طبقاً لأحكام الإلتزام بضمان التعرض.

## ٣- فيروس الحاسب وشرط تأثير العيب:

العيب المؤثر حسب تعريف المشرع المصرى فى المادة رقم ٤٤٧ مدنى هو ذلك العيب الذى ينقص من قيمة المبىع أو نفعه بحسب الغاية المقصودة مستفاداً مما هو مبين فى العقد أو مما هو ظاهر من طبيعة الشئ والغرض الذى أعد له كما أضافت المادة ٤٤٨ أنه لا يضمن البائع عيباً جرى العرف على التسامح فيه.

فهل فيروس الحاسب يعتبر عيباً مؤثراً طبقاً لهذا المعيار؟

بالتأكيد الفيروس يعتبر عيباً مؤثراً لأن البرنامج المصاب به يحمل بين طياته الخراب والدمار لثروة المستخدم المعلوماتية .

٤- مدى مناسبة التعويض الذى يوفره نظام ضمان العيوب الخفية لمضروبى فيروسات الحاسب :

طبقاً لنص المادة ٤٥٠ مدنى إذا أخطر المشتري البائع بالعيب فى الوقت الملائم كان له أن يرجع بالضمان على النحو المبين فى المادة ٤٤٤ ويدراسة المادة ٤٤٤ نجد أنها تفرق بين فرضين: الأول- إذا كان العيب جسيماً أى إذا كانت خسارة المشتري قد بلغت قدرأ من الجسامة لو عمله لما أتم العقد فإن للمشتري أن يرد المبيع للبائع وما أفاده منه وأن يحصل منه على التعويض الشامل لكافة العناصر التى بينها المادة ٤٤٣ فى حالة الإستحقاق الكلى كما أن للمشتري أن يستبقى المبيع مع التعويض عما أصابه من ضرر بسبب العيب . والثانى إذا لم يكن العيب جسيماً فلا يكون للمشتري إلا أن يطالب بالتعويض عما أصابه بسبب البيع ويظل البيع قائماً .

ويتطبيق أحكام ضمان العيوب الخفية على فيروس الحاسب نجد أن هذه الأحكام لن توفر للمستخدم المضروب التعويض الكافى لأن أقصى مايمكن أن يحصل عليه المستخدم المضروب فى ظل نظام ضمان العيوب الخفية هو ثمن البرنامج المبيع فقط وثمن البرنامج المبيع لايساوى شيئاً أمام الأضرار الجسيمة التى يحدثها الفيروس المصاب به البرنامج المبيع والتى قد تصل إلى ملايين الجنيهات .

فهل يمكن أن يجد المستخدم المتعاقد المضروب فى مبدأ حسن النية فى تنفيذ العقد الحماية القانونية الكافية ضد فيروس الحاسب؟

هذا ماستنأول الإجابة عليه بإختصار شديد .

**ثانياً: فيروس الحاسب ومبدأ حسن النية فى تنفيذ العقد<sup>(١١)</sup>**

تناول القانون المدنى المصرى مبدأ حسن النية فى تنفيذ العقد فى المادة ١/١٤٨ والتي تنص على أنه يجب تنفيذ العقد طبقاً لما إشتمل عليه وبطريقة تتفق مع مايرجبه حسن النية .

ووفقاً لهذا النص فإن القانون يوجب على المتعاقدين أن ينفذا العقد بطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، ذلك لأن حسن النية هو المبدأ الذي يسود في جميع العقود. ولذلك فهذا المبدأ يصلح كقاعدة كلية لأن يكون أساساً لمسئولية البائع المهني للبرامج المصابة بالفيروس. لأن مبدأ حسن النية في تنفيذ العقد يلزم البائع المهني أن يسلم للمستخدم المتعاقد معه برنامجاً سليماً خالياً من الأخطاء والعيوب. ولاشك أن فيروس الحاسب يعتبر عيباً يتنافى مع مبدأ حسن النية وإقدام البائع المهني على زراعة فيروس يتنافى مع مبدأ حسن النية لأن المستخدم أقدم على التعاقد مع البائع المهني للبرامج بدافع الثقة في كفاءته وأمانته وبأنه سيكون أميناً على أسرار منشأته وحرصاً على ثروته المعلوماتية. وحسن النية في تنفيذ العقد يفرض على البائع المهني للبرامج أن يكون أهلاً لثقة المستخدم فيه.

ولكن السؤال الذي يثار في هذا الموضوع هو:

هل يعتبر مبدأ حسن النية في تنفيذ العقد - كقاعدة كلية - كافياً في حد ذاته لتوفير نظام محكم وفعال لحماية المستخدم المتعاقد المضرور من فيروس الحاسب؟

الإجابة هنا بالنفي لأن مبدأ حسن النية في تنفيذ العقد لم يكن أبداً كافياً لحل مشكلات المسؤولية المدنية الناشئة عن تنفيذ العقد ولا حتى معظم هذه المشكلات والدليل على ذلك يبين بوضوح حين نجد أن المشرع لم يكتف بمبدأ حسن النية الذي أولاه عنايته ورعايته وتناوله بنص خاص هو نص المادة ١/١٤٨ وإنما راح يتعقب سوء النية بأساليب مختلفة فتصدى بنصوص خاصة لكل ما عثر له من مشكلات المسؤولية المدنية الخاصة بتنفيذ العقد وراح يصوغ لها الحلول المحكمة ضمناً لأن ينال المضرور حقه.

والدليل على ذلك أن المشرع حين وجد عدم كفاية مبدأ حسن النية في تنفيذ العقد لمواجهة تنفيذ العقد تنفيذاً معيباً - ذهب إلى وضع نصوص محكمة لتكون نظاماً محكم البناء يواجه تنفيذ العقد تنفيذاً معيباً، ورغم إحكام هذه النصوص ورغم البناء القوي لنظام ضمان العيوب الخفية الذي شيد صرحه على أساسها نجد أن المشرع نفسه لم يتردد في أن يشرع نظاماً آخر لنظام خص به مهندسى ومقاولى البناء لأنه وجد لزاماً عليه أن يثد من مسؤوليتها وذلك نظراً لما يترتب على تهمد انمياني من أضرار جسيمة تصيب الأرواح

والأموال ولا تقتصر على من كان طرفاً في التعاقد بل تمتد إلى الغير فشرح نظام الضمان العشري الذي تناوله في المادة ٦٥١ من القانون المدني.

وبعد فالسؤال الذي يطرح نفسه حتماً على بساط البحث هو:

آلا يستحق المتعاقد المضرور من فيروس الحاسب المصابة بالفيروس أن يحظى بعناية ورعاية المشرع مثلما حظى رب العمل المضرور من تهدم البناء؟

أرى أن الإجابة هنا لا يمكن أن تكون إلا بالإيجاب لأن المتعاقد المضرور من فيروس الحاسب في حاجة ماسة إلى أن يحظى برعاية المشرع وعنايته مثلما حظى رب العمل المضرور من تهدم البناء لأن الأضرار التي يتسبب فيها فيروس الحاسب هي أضرار جسيمة لأنها تصيب المستخدم في أعلى ثرواته وهي الثروة المعلوماتية والتي يطلق عليها بحق ذهب الحاسبات والتي لا يقتصر أثرها على المستخدم المتعاقد فقط وإنما قد تمتد إلى الأغير الذين يشتركون مع المستخدم المضرور في شبكة حاسبات واحدة.

### ثالثاً: مشروع النص القانوني المقترح لحماية المتعاقد المضرور من فيروس الحاسب

ونقترح أن يتدخل المشرع بنظام لحماية المتعاقد المضرور من فيروس الحاسب اسمياً بنظام الضمان الخمسى للبرنامج والنص المقترح منا كما يلي:

«يضمن منتج برامج الحاسب وبائعها لمدة خمس سنوات سلامة البرنامج المبيع من جميع فيروسات الحاسب ولو لم يعلم بوجودها وسواء كانت الأضرار الناشئة عن هذه الفيروسات متوقعة أو غير متوقعة.»

وتسقط بالتقادم دعوى الضمان إذا إنقضت سنة من وقت حدوث الضرر أو خمس سنوات من وقت تسليم البرنامج. ويقع باطلاً كل إتفاق على خلاف ذلك.»

## الخلاصة

أدى إنتشار استخدام شبكات الحاسب وشبكات المعلومات وخاصة شبكة الإنترنت العالمية إلى ظهور صور جديدة من التعدى لم يألفها الحقل القانونى من قبل وتعتبر فيروسات الحاسب من أخطر هذه الصور وأصبح السؤال الذى يطرح نفسه على بساط البحث القانونى هو: هل يمكن أن توفر القواعد القانونية التقليدية التعويض العادل لمضرورى فيروسات الحاسب؟.

ويتطبيق هذه القواعد على تلك الصور المستحدثة عن التعدى بفيروسات الحاسب إتضح أنه فى مجال المسئولية التصديرية عن فيروس الحاسب فإن القواعد العامة فى هذه المسئولية تنطبق كلما توفرت شروطها من خطأ وضرر وعلاقة السببية بينهما (مادة ١٣٦ مدنى) إلا أنه إذا كان هناك مشكلة أمام القاضى فى اسباغ وصنف الخطأ على فعل التعدى كما فى سرقة المعلومات وسرقة وقت الحاسب ومجهوده فإن الأمر يتطلب حتما تدخل المشرع.

أما فى المسئولية العقدية عن فيروس الحاسب فإن القواعد التقليدية فى ضمان العيوب الخفية لاتضمن للمستخدم المتعاقد المضروور من فيروس الحاسب التعويض العادل والأمر يتطلب حتما تدخل المشرع بنظام خاص لحماية المتعاقد المضروور من برامج الحاسب المعيبة بالفيروس. والنظام المقترح من جانبنا فى هذا الشأن أسميناه بنظام الضمان الخمسى للبرنامج وذلك حتى يتخذ منتجو برامج الحاسب أقصى درجات الحيطة والحذر فى إنتاج برامج سليمة وخالية من الفيروسات مما يساعد على النهوض بهذه الصناعة ويوفر الثقة والأمان بين المستخدمين والمنتجين سعيا لحياة أفضل على الطريق المصرى السريع للمعلومات.

## المراجع

- ١- عزة محمود خليل «مشكلات المسؤولية المدنية في مواجهة فيروس الحاسب، القاهرة دار النهضة العربية سنة ١٩٩٤، ص ٣٥.
- ٢- رونالد ميكلين «دليل الوقاية من فيروس الحاسب، ترجمة مركز التعريف والبرمجة - الدار العربية للعلوم - بيروت - لبنان سنة ١٩٩٢ ص ١٤.
- ٣- David Ferbrache, Pathology of Computer Viruses, Springer - Verlag, London Ltd., 1992, -٣ p. 233.
- ٤- Tramona lana, James: "Computer Viruses is there alegal antibiotic?" Computer & Se- cure, Vol. 12, N. 9 June 1989, p. 9.
- ٥- Conish, E.R; Intellectual Property: Patents Copyright. Trade Marks, Sweet and Maxwell, -٥ London 1990, p. 115.
- Ferbrache David, Pathology of Computer Viruses, Op. cit., p. 233.
- ٦- عزة محمود خليل - المرجع السابق ص ٢٣٩.
- ٧- Bigel, R.; The legal Dimension of Computer Crime, EDP-Auditor - Journal CU. S. A) Vol. 2, 1990 p. 59-67.
- ٨- Joyce, Edward; Time Bobm inside the Texas Virus Trial; Computer Descision, Vol. 20 -٨ Dec, 1988.
- Ferbrache David, Pathology of Computer Vireuses, Op. cit.. 1992, p. 233.
- ٩- عزة محمود خليل - المرجع السابق، ص ٢٤١.
- ١٠- Pollack. Andrew; Revlon V Logisticon; New York Times, Vol. 140 Oct. 25, 1990 p. 4. -١٠
- ١١- عزة محمود خليل - المرجع السابق، ص ١٦١ وما بعدها.